

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع-44دد

تاريخ القرار: 26 أوت 2013

ق رار

بتاريخ 26 أوت 2013، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع-44دد في مادة
التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعى: شركة "تونيزيانا" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة - ضفاف
البحيرة 2 تونس 1053.

من جهة

المدعى عليها: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بحدائق
البحيرة - ضفاف البحيرة 2 تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع-01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15
جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع-46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون
ع-01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع-10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 افريل
2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع-3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط
الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وبعد الاطلاع على المبادئ التوجيهية المتعلقة بترويج عروض الخدمات بالتفصيل من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات والصادرة بمقتضى قرار الهيئة عـ15 دد بتاريخ 14 أفريل 2011 المنقح بالقرار عـ159 دد المؤرخ في 20 ديسمبر 2012.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "تونيديانا" بتاريخ 20 أوت 2013 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقتية تقضي بالتدخل الفوري والعاجل لإيقاف ترويج العرض التجاري المسمى « Mobile Max tout illimité vers tous les réseaux » وسحبه حالاً من السوق إلى أن يتم البت نهائياً في الدعوى الأصلية المنشورة أمام الهيئة الوطنية للاتصالات.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف، أن "تونيديانا" كانت قد تقدمت بتاريخ 20 أوت 2013 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة "اتصالات تونس" سجلت بدفاتها تحت عـ85 دد وتضمنت تظلمها من العرض التجاري « Les forfaits mobiles » الذي أقدمت المدعى عليها على تسويقه والمتمثل في تمكين مشتركها من باقة من العروض تتضمن خاصة العرض « Mobile Max tout illimité vers tous les réseaux » والذي يخول لحرفائها إجراء مكالمات لا محدودة ودون سقف نحو كل أرقام الهاتف التابعة لكل المشغلين والإبحار على شبكة الانترنت بشكل غير محدود بالإضافة إلى ارسال ارساليات قصيرة وارساليات متعددة الوسائط نحو كل الشبكات دون سقف مقابل مبلغ جزائي يقدر بمائتي دينار مؤكدة مخالفة هذا العرض لقواعد المنافسة الشريفة ولقرارات الهيئة الوطنية للاتصالات، وطلبت بناء على ذلك الزام شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني باحترام قرارات الهيئة المتعلقة بالعروض التجارية والالتزام بالأحكام التشريعية والترتيبية المتعلقة بتسويق العروض التجارية .

وحيث وإعمالاً منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "تونيديانا" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد "اتصالات تونس" خرق قواعد المنافسة ومخالفة المبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية من خلال تسويقها للعرض التجاري « les forfaits mobiles » والذي تضح بموجبه على ذمة حرفائها باقاة من العروض من بينها خاصة عرض « Mobile Max tout illimité vers tous les réseaux » الذي يخول للمشاركين به إجراء مكالمات لا محدودة ودون سقف نحو كل أرقام الهاتف التابعة لكل المشغلين والتمتع بخدمات الانترنت من الجيل الثالث بشكل غير محدود بالإضافة إلى ارسال ارساليات قصيرة وارساليات متعددة الوسائط نحو كل

الشبكات دون سقف مقابل دفع مبلغ جزائي يقدر بمائتي دينار مؤكدة أن الصبغة الشاملة والمستمرة للعرض ستؤول، إلى البيع بأثمان تقل عن تلك التي حددتها الهيئة الأمر الذي سيلحق بها، حسب دعواها، أضرارا يستحيل تداركها في ظل عجزها عن تقديم عروض مضاهية لذلك العرض.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من مطبوعة إشهارية تم استخراجها من الموقع الالكتروني للمدعى عليها تضمنت وصفا للخصائص التجارية للعرض المتظلم منه.

وحيث انتهت الشركة المدعية إلى طلب اتخاذ تدابير وقائية حمائية تتمثل في إلزام " اتصالات تونس" بإيقاف ترويج العرض موضوع الدعوى فورا وسحبه حالا من السوق إلى أن يتم الفصل في أصل النزاع موضوع القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عد 85دد.

في الطلبات :

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار تحفظي استعجالي يقضي بإلزام "اتصالات تونس" بالإيقاف الفوري لترويج العرض موضوع النزاع وسحبه حالا من السوق.

وحيث اتضح أن المدعى عليها تولت تسويق باقاة من العروض التجارية تحت اسم « forfaits mobiles » وضعت بموجبها على ذمة حرفائها مجموعة من عروض الهاتف الجوال من بينها العرض المسمى « Mobile Max tout illimité vers tous les réseaux » الذي يخول لحرفائها التمتع بالعديد من الامتيازات المتمثلة في امكانية اجراء مكالمات لا محدودة نحو كل المشغلين والتمتع بخدمات الانترنت من الجيل الثالث علاوة على امكانية توجيه ارساليات قصيرة وارساليات متعددة الوسائط نحو كل الشبكات مقابل دفع مبلغ جزائي يقدر بـ 200 دينارا .

وحيث ضبط الفصل 3(أ) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بالشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ وكذلك مقتضيات قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 15 المؤرخ في 14 أفريل 2011 المنقح بالقرار عد 159دد المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 الالتزامات المحمولة على المشغلين في مادة العروض التجارية وخاصة تلك المتعلقة بوجود عرض مشاريع الخدمات والعروض التي يعتمنون ترويجها مسبقا على الهيئة والحصول وجوبا على موافقتها قبل الشروع في تسويقها.

وحيث ثبت بعد الاطلاع على المراسلات المتبادلة بين الهيئة والمدعى عليها، أن "اتصالات تونس" كانت قد تقدمت إلى الهيئة، طبقا لمقتضيات الفصل 3 (أ) من الأمر عد 3026دد المشار إليه آنفا، بمطلب قصد السماح لها بتسويق عرض تجاري جزائي يخول لمشتركيها في الهاتف الجوال من التمتع بالعديد من الامتيازات والتحفيزات المتمثلة في إجراء مكالمات لا محدودة نحو كل الشبكات والتمتع بخدمات الانترنت من الجيل الثالث اللامحدودة وارسال ارساليات قصيرة وارساليات متعددة الوسائط لا محدودة في اتجاه كل الشبكات مقابل دفع مبلغ جزائي يقدر بـ 200 دينارا وبتعريفه تساوي 90 مليما باعتبار الأداءات داخل العرض الجزائي و130 مليما باعتبار الأداءات خارج العرض الجزائي.

وحيث أحيل مشروع العرض على المصالح المختصة بالهيئة للدراسة وفقا للإجراءات الجاري بها العمل وتمت الموافقة عليه والسماح لاتصالات تونس بترويجه وذلك بموجب قرار الهيئة عدد/38 دد/2013 الصادر بتاريخ 12 مارس 2013.

وحيث طلبت "اتصالات تونس" بموجب مراسلتها المؤرخة في 5 أفريل 2013 من الهيئة الإذن لها بإجراء تعديل على العرض المشار إليه أعلاه يتمثل في تغيير تعريفه الدقيقة خارج العرض الجزائي من 130 مليما إلى 90 مليما .

وحيث منحت الهيئة موافقتها لاتصالات تونس لإجراء التعديل التعريفي آنف الذكر بموجب قرارها عدد/67 دد/2013 المؤرخ في 11 أفريل 2013.

وحيث يستنتج مما سبق أن المدعى عليها تقيّدت، عند ترويجها للعرض محل النزاع، بالإجراءات والصيغ المنظمة للعروض التجارية وحصلت على موافقة الهيئة قبل الشروع في تسويقه.

وحيث وطالما استجاب ترويج العرض التجاري للمتطلبات القانونية المنظمة لمادة العروض التجارية وكان محل موافقة من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات، فإن طلب إيقافه وسحبه من السوق يكون في غير طريقه واتجه تفريعا على ذلك رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

